

مقرر

دراسات نقدية

تكليف رقم (9)

تقرير أكاديمي حول نقدر دراسة علمية في مجال التربية الخاصة

مقدم من الطالبة

شيخة نايف فهد الشمري

الرقم الأكاديمي: 251003114

إشراف

د. عادل إمام

العام الجامعي

2025م

نقد أكاديمي للورقة البحثية من حيث (نتائج البحث وتوصياته)

أولاً: بيانات الدراسة

- عنوان الدراسة: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بولاية الخرطوم بين الواقع والمأمول
- اسم الباحث: أيمن محمد علي الطاهر
- جهة النشر: كلية التربية، جامعة بحري، السودان
- الجهة الناصرة: المصلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ماصة العلوم التربوية والنفسية
- المصلا/العدد: المصلا الرابع، العدد الحادي والأربعون
- تاريخ النشر: 30 نوفمبر 2020
- الصفحات: من صفاة 129 إلى 147
- ISSN: 2522-3399
- DOI: <https://doi.org/10.26389/AJSRP.R110520>
- رابط URL بديل: <http://search.mandumah.com/Record/1101470>

ثانياً: النقد الموضوعي للدراسة

محور النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات ذات الصلة:

بينت النتائج أن مؤسسات التعليم العالي بولاية الخرطوم تطبق القوانين والتشريعات المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجة "ضئيلة جداً"، وهو ما عكسته النتائج الإحصائية باستخدام اختبار (T-test) والذي أظهر ضعف الالتزام القانوني المؤسسي ($SD = 5.82$ ، $M = 40.58$) مقارنة بالمتوسط المحكي.

2. قصور بيئة العمل:

أظهرت الدراسة أن بيئة العمل في المؤسسات الأكاديمية غير مهيأة بدرجة كافية لتتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ($SD = 6.55$ ، $M = 25.58$)، ما يدل على غياب أبسط التعديلات البيئية كالمداخل المخصصة والمرافق الملائمة.

3. غياب البرامج التدريبية للتكامل المهني:

بينت النتائج غياب الخطط التدريبية المؤسسية التي من شأنها تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل ($M = 20.82$)، ($SD = 6.73$)، حيث أكد غالبية المشاركين

على عدم وجود برامج لتدريب العاملين على تقبل الزملاء المعاقين أو برامج مخصصة لرفع كفاءتهم.

نقد علمي للنتائج:

- رغم تميز الدراسة باستخدام أدوات كمية (استبانة بثلاثة محاور) وتحليل إحصائي واضح، إلا أن العينة كانت محدودة (17 فرداً فقط من صناع القرار) وهو ما يضعف من قوة تعميم النتائج.
- لم يتم توضيح درجة تمثيل العينة لكل مؤسسة بشكل كافٍ، مما يؤثر على مصداقية المقارنة بين المؤسسات المختلفة.
- افتقد الباحث إلى استخدام التحليل النوعي الذي كان من شأنه أن يضيف عمقاً تفسيريًا أكبر حول العوامل الثقافية والمؤسسية التي تؤدي إلى هذا القصور.

محور التوصيات

قدّمت الدراسة مجموعة توصيات أبرزها:

1. إيجاد آلية متابعة لتطبيق القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحقوق المعاقين.
2. تهيئة بيئة العمل وتوفير التعديلات المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. تصميم برامج تدريبية لتعزيز دمجهم وتأهيل الزملاء لاستيعاب التنوع الوظيفي.
4. ضرورة وجود قاعدة بيانات حول الموظفين المعاقين في مؤسسات التعليم العالي.

نقد علمي للتوصيات:

- التوصيات جاءت متسقة مع النتائج ولكنها ظلت عامة ومجردة دون تحديد إطار زمني أو مؤشرات أداء قابلة للقياس.
- لم توضح الدراسة الجهة المسؤولة عن التنفيذ (مثل وزارة التعليم العالي، إدارة الجامعات، إلخ)، مما يُضعف من إمكانية تطبيق هذه التوصيات فعليًا.
- غابت التوصيات المتعلقة بسياسات التوظيف العادل مثل تطبيق نظام الحصص (Quotas)، أو تحفيز القطاع الخاص ضمن مسؤولياته الاجتماعية، وهي عناصر ثبتت فاعليتها في التجارب الدولية.

ثالثاً: رؤية تطويرية مستقبلية للدراسة

يمكن تطوير هذه الدراسة مستقبلاً من خلال المحاور الآتية:

1. توسيع حجم العينة وزيادة تمثيل الفئات الأخرى من الموظفين ذوي الإعاقة، وأعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا المعاقين، بما يمنح أفقاً أوسع لفهم الواقع داخل المؤسسات.
2. استخدام أدوات بحث نوعي كالمقابلات المعمقة أو المجموعات البؤرية، لاستكشاف التجارب الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل بيئة العمل الأكاديمية.
3. إجراء دراسة مقارنة بين السودان ودول عربية أخرى (مثل الإمارات أو الأردن)، مما يعزز من قيمة النتائج عبر الاستفادة من النماذج الناجحة.
4. التحليل المؤسسي للسياسات التنظيمية داخل الجامعات من حيث اللوائح الداخلية للتوظيف، لتحديد مواضع الخلل والفرص الإصلاحية بدقة.
5. قياس الأثر المجتمعي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي، وربطه بمخرجات التنمية المستدامة، خصوصاً الهدف الرابع والثامن من أهداف التنمية المستدامة.